تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف قراءة في معطيات الواقع اللغوي

أ.م.د.عبدالحسين موسى وادي

جامعة بغداد _ كلية الآداب

journalofstudies@gmail.com

الملخص:

هذا البحث قراءة نقديّة في كتابٍ نحويٍّ صنّفه الدكتور شوقي ضيف وسمَّاه " تجديد النحو " وكانت غايته من التأليف تيسير مادة النحو العربي للمتعلمين على مستوى الدراسات الأولية .

حينما قرأت هذا الكتاب قراءة علميّة فاحصة لم أجد فيه تيسيرًا ولا تجديدًا ، فعزمت على كتابة هذا البحث وعرضتُ فيه مادة كتاب تجديد النحو من حيث التبويب والمنهجية والمادة العلمية وتتبعته بابًا بابًا ، وعلّقتُ عليه وبيَّنتُ مواطن النقد النحوي فيه من حيث المنهج وطريقة العرض. وأنهيتُ البحث بذكر مجموعة من النتائج ذكرتها على وفق ملاحظات نقديّة علمية تشير جميعها إلى أنَّ كتاب شوقي ضيف لا يمكن عدَّه من مصنفات التيسير النحوي ، فضلًا عن أنه يخالف واقع الاستعمال اللغوي النحوي الذي امتدَّ لأكثر من ألف سنّةٍ واستقر عليه الدرس النحوي القديم والحديث .

الكلمات المفتاحية : (النحو، التيسير النحوي، النقد النحوي، التجديد في النحو العربي).

Renewal of Syntax (Tajdeed Alnaho) by Shawky Dhaif
A Reading in the Outputs of the linguistic Reality

Dr. Abdulhusein Musa Wadi

University of Baghdad -College of Arts

Abstracts:

This research is critical reading in a syntax book written by Dr. Shawky Dhaif named it (Renewal of Syntax (Tajdeed Alnaho)His purpose was to facilitate Arabic syntax subject fir learners in primary stages .

When I read this book in scientific way I didn't find any facilitation or renew .Thus I decided to write this research in which I introduce the Renew of Syntax (Tajdeed Alnaho) in classification ,methodology checked each section and I comment and explained the point of syntax criticism in methodology and way of introduction .I complete the research with some results based on scientific critical notes which all of them that Shawky Dhaif's book is not considered as syntax facilitation as well as it is in contrast the reality of syntax language use that range for one thousand years on which the old and modern syntax subject based on

Key words (Syntax ,Syntax Facitation ,Syntac Criticism , Renewal of Arabic Syntax) .

المبحث الأوّل

إعادة تنسيق أبواب النحو

تحدث ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النّحاة" عن أُصول النحو من قياسٍ وتعليلٍ وعاملٍ وتأويلٍ، ولم يتحدث عن الأبواب والمسائل ولعلّه تحدث عن مسائل النحو وأبوابه من الناحية التطبيقية في كتابه الذي لم يصل إلينا (المُشرق في النحو)، الذي يمكن أن نتصورَهُ بأنّه خالٍ من التعقيدات والتأويلات.

أمّا تجديد النحو فاراد له صاحبُه أن يكونَ بديلاً عن ذلك الكتاب المفقود، وأن يكونَ تطبيقاً لما جاء في "الرد على النّحاة"، وهذا الأمرُ يبدو واضحاً من خلال الأُسس التي اعتمدها في التجديد.

تنسيق الأبواب النحويّة :

ذكر شوقي ضيف أنّ القصدَ من تنسيق الابواب النحويّة هو الاستغناء عن عدد منها، ويمكن إيرادها على وفق الآتي:

١- الميزان الصرفي، قال عنه : (ولم أُعنَ بفكرة الموازين الصرفية أيّ عناء لأنّها تُدخل على المباحث الصرفية تعقيداً هي في غِنى عنه)، والخلاصةُ لا حاجة إليه.

٢- (حذف باب الاعلال؛ لأنّه يفرض للحروف المعتلة في الكلمات صوراً لا تجري في النطق).

لقد تفرد د. شوقي ضيف بهذا الرأي الذي يُعَدُّ شاذّاً ولم يقل به أحدٌ ممن سبقه ولا من الذين جاؤوا بعده. ولو سلمنا بحذف الميزان الصرفي لاقتضى ذلك حذف البحث الصرفي من الدرس اللغوي ؛ لأنّ الاشتقاقَ ومعرفة الحروف الأصول من الزوائد، وكذلك معرفة معاني الكلمات في المعجمات قائمٌ به. ولا يمكن التسليم بفكرة صعوبة الميزان الصرفي التي يراها د. شوقي، فهي فكرة سهلة وبسيطة وبعيدةٌ عن التعقيد.

وأمّا بابُ الاعلال فلا يقل أهميةً عن الميزان الصرفي، فعن طريقه يمكن معرفة التبدلات الصوتية في الكلمة الواحدة، وأثر هذا التبدل الصوتي في تباين الدلالة الصرفية للألفاظ.

إنَّ إلغاء باب الاعلال يعني إلغاء التقسيم الأساس للأفعال من حيث هي أفعال إمّا صحيحة وإمّا معتلة، وكلٌ واحدٍ منهما على أقسامٍ فرعيّة.

٣- حذف باب كان وأخواتها، وترحيلها إلى باب الحال، وجعل هذه الافعال لازمة، والاسم المرفوع بعدها يُعربُ فاعلٌ، والاسم المنصوب بعد الاسم المرفوع يكون حالاً[١].

٤- ونسب هذا الاعراب إلى المدرسة الكوفية .. والكوفيون من هذا الادعاء بُراءُ يقول ابن سعدان الكوفي (ت:٣١ هـ) أحد أقطاب الكوفيين : (واعلم أنّ : كان ولم يكن وليس وامسى، ...، وما اشتق من هذه الأفعال يرفعْنَ الاسماء ونعوتَها وينصبْنَ الأخبارَ، تقول : كان عبدُ اللهِ الظريفُ قائماً، رفعتَ (عبد الله) لأنّه اسم لـ(كان)، ونصبتَ (قائماً) لأنَّه خبر لـ(كان).) [٢].

وإليك شهادة أُخرى تنفي ما ذهب اليه د. شوقي ضيف، قال أبو بكر الزُّبيدي (ت: ٣٧٩ هـ)، تحت بابٍ سمّاهُ (الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار) : قال وهي : (كان وصار وظنَّ و...، تقول كان زيدٌ قاعداً. كان : فعلٌ ماضٍ، وزيد : رُفع بـ(كان)، وقاعداً : خبر كان) [٣].

قال شوقي ضيف : وقد سُقتُ أمثلتَها [أي : كان وأخواتها] في الكتاب بباب الحال، إذ هو بابُها الصحيح) [٤].

٥- باب (ما – لا – لات) العاملات عمل "ليس" نَقَلَها إلى باب المبتدأ والخبر، وقال وردت في القرآن في ثلاثة مواضع هي:

قوله تعالى : **{ مَا هَذَا بَشَرًا }**[٥].

وقوله تعالى : **{ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ }** [٦].

وقوله تعالى : **{ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ }** [٧].

فالآية الأُخيرة مركبة من مبتدأ وخبر وهما مرفوعان، ويرى أنّ إعراب الأولى والثانية على وفق المنهج الكوفي أقرب للتيسير، وأحفظ على قاعدة أنّ الخبر يكون دائماً مرفوعاً، إذ يُعربُها الكوفيون بالآتي:

(بشراً، وأُمهاتِهم) منصوبان بنزع الخافض، خبران للمبتدأ قبلهما[٨].

أمّا (لاتَ) فلا يليها إلّا ظرف منصوب، وهي لنفي الظرف فحسب، ولا داعي لأن تُقدِّر في عبارتِها أنّ الأصلَ فيها : (ولاتَ الحِينُ حينَ مناص بل تعربُ (لاتَ) حرف لنفي الظرف وحين بعدها ظرف مضاف منصوب[٩]، وبذلك حَذَف بابَها.

٦- وحذف باب (كاد وأخواتها)، التي هي "كَرَب وأوشك" التي نسميها أفعال المقاربة، ومن أخوات كاد (عسى، حرى، أخلولق) وتسمى أفعال الرجاء وكذلك (شرع، أخذ، طَفِق، جعل، هَبَّ-عَلِقَ) وتُسمَّى أفعال الشروع جعلها من (المفعول به). وقال : (إنّ سيبويه يلغي باب كاد وأخواتها، ...، وقد أخذتُ برأيه في الكتاب وضممتُ أمثلة الباب إلى باب المفعول به) [١٠].

٧- حَذَف باب "ظنّ وأخواتها" وألحقه بالمفعول به[١١].

٨- حَذَفَ باب "أعلم وأرى"، وألحقه بالمفعول به[١٢].

٩- حَذَفَ بابينِ : باب التنازع وباب الاشتغال.

ويرى أنّ تصور الكوفيين والبصريين جميعاً للباب لا تشهد له النصوص العربية على ألسنة الشعراء، بل على العكس، ما جاء عن العرب يشهد بأنّ الفعلين في الباب في مثل (قام وجلس التلاميذ) يتسلطان على فاعلٍ واحد دون إضمار. وكذلك قد يُسَلط الفعلان على مفعولٍ واحد دون إضمار، مثل : (زيدٌ قرأ ودرس الكتابَ)، وذكر ابن مضاء وقال : (وأخذتُ برأيه ورأي سيبويه في أنّه لا يوجد في العربية تنازع بين عاملين على معمولٍ واحد بل دائما الفعل الثاني هو العامل فيه)[١٣].

١٠- ألغى أبواب (الصفة المشبهة، واسم التفضيل، والتعجب، وكنايات العدد، والاختصاص) وجَمعَها كلَّها في باب التمييز[١٤]. وقال : (كل هذه التقديرات أُلغيت

وَوُضِعَ مكانّها أنّ التمييز يأتي بعد فعلٍ لازم، وبعد صفة مشبهةٍ، وبعد اسم تفضيل) [١٥].

١١- ألغى باب المدح والذم وأعرب المخصوص بدلاً.

١٢- ألغى بابي الإغراء والتحذير، وضمهما إلى باب الذكر والحذف[١٦].

١٣- حَذَفَ باب الترخيم وقال (هي لهجة عربية قديمة أصبحت الآن مهجورة) [١٧].

١٤- حَذَفَ بابي الاستغاثة والندبة، وضمهما إلى باب النداء [١٨].

١٥- يرى أنّ الإضافة والتوابع تدخل في باب الاسماء المفردة، وعليه تُدْرَس في الصرف لتبسيط النحو على دراسة[١٩].

ولنا على هذا التبويب الجديد جملةٌ من الملاحظات :

الأُولى : صرّح بأنّه سيستغني عن الأبواب المحذوفة، والواقع ليس كذلك، إنّما العملية اتسمت في نقل هذه الأبواب من مكانِها إلى أبواب أُخرى..

الثانية : ما ذهب إليه في باب التنازع يوافق رأي البصريين وحده[٢٠]، أمّا إعراب المخصوص بالمدح والذم بدلاً فهو وجهٌ من وجوه إعراب المخصوص .

الثالثة : استغنى عن بابين في الصرف هما : الميزان الصرفي والاعلال والابدال، وقد بيَّنت خطورة هذا الإلغاء، واستغنى عن بابٍ في النحو هو "الترخيم" وأنّه مهجورٌ الآن لا يُعدُّ مسوغاً لحذفه ؛ لأنّنا لا ندرس لغة التواصل في العصر الحاضر فقط ، وإنّما ندرسُها على امتدادها التاريخي.

الرابعة : أنّ الأبواب التي جمعها في باب التمييز وهي خمسة تُعدُّ اختصاراً مُخلاً؛ لأنَّ مباحثَها في الكتب النحوية اتسمت بالسعة والتفرعات .

الخامسة : لم نلحظ تيسيرًا داخل المادة النحوية ولم يتحدث عن شواهدها في هذا الأساس، وخلط بين التيسير العلمي وبين طرائق التيسير.

المبحث الثاني

إلغاء الاعرابين التقديري والمحلي

أقترح الدكتور شوقي ضيف في هذا المضوع الأمور الآتية:

الأمر الأوّل : يُكتفى عند إعراب الاسم المقصور والمنقوص بأن يُقال في كلِّ واحدٍ منهما (في محل رفع أو نصب أو جر). ففي مثل : "جاء القاضي" و "جاء الفتى" يُقال : الفتى فاعل محله الرفع[٢١].

الأمر الثاني : يكتفي عند إعراب المبنيات بأن يقول (في محل رفع أو نصب أو جر).

أقول قد خلط الدكتور بين الموضوعين، وجعل الاسم المنقوص والمقصور بحكم المبنيات، والأمر ليس كذلك؛ للأسباب الآتية :

١- تظهر علامة الإعراب في الاسم المنقوص في حالة النصب نحو : رأيت القاضيَ وأجيبوا داعيَ الله.

٢- الاسمان : المنقوص والمقصور يُثَنيان وَيُجمعان، وهذا لا يجري مع الأسماء المبنية.

٣- فكرة المحل بهذا الاعتبار تؤدي إلى إلغاء جهود الآخرين، وضياع الأمرين السابقين.

يقول عباس حسن : (لا يمكن إغفال الاعراب المحلي والتقديري، ولا إهمال شأنهما وأثرهما، إذ يستحيل ضبط توابعهما مثلاً بغير معرفة الحركة المقدَّرة أو المحلية، بل يستحيل توجيه الكلام على أنّه فاعل، أو مفعول، أو مضارع مرفوع وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلّا بعد معرفة حركةِ كلِّ منها)[٢٢].

أمّا الدكتور مهدي المخزومي فقد ألغى الإعراب التقديري والمحلي، وأعرب الجملة الاسمية أو الفعلية بعد المبتدأ خبر مرفوع من غير إعراب محلي[٢٣]. مثلاً :

(خالدٌ ابوهُ عالمٌ)

خالد : مبتدأ

أبوه عالمٌ : خبر المبتدأ.

التمرُ يكثرُ بيعه في الصيف

التمرُ : مبتدأ.

يكثرُ : فعل مبني، والرفع دلالة الزمن الحاضر

بيعُهُ فاعل (يكثر)، والهاء كناية عن المضاف إليه

في الصيف : جار ومجرور

جملة (يكثر بيعه) جملة فعلية خبر المبتدأ

إنّ ما ذهب إليه شوقي ضيف ومهدي المخزومي من قبله هو اختصار للإعراب، ومعمول به عند أهل الاختصاص، ولا يوجد فيه ما يتعلق بالتجديد.

الأمر الثالث : يرى شوقي ضيف أنّ الجمل التي لها محل من الإعراب يكتفي فيها بالقول أنّها خبرٌ أو صفةٌ دون ذكر المحل.

وقد بينت رأي المخزومي الذي يطابق رأي شوقي ضيف ، وقلتُ أنّ هذا الأمرُ لا يعدو على أنَّه اختصارٌ لا تجديدٌ.

الأمر الرابع : يرى شوقي ضيف أنّه لا داعي لتقدير متعلق للجار والمجرور والظرف، ويجد في التقدير تَكَلُّف[٢٤]، ويوافق ابن مضاء في عدِهما خبراً أو نعتاً أو حالاً[٢٥].

كذلك اقترح عباس حسن جعل شبه الجملة هي الخبر في محل رفع ؛ لأجل السهولة والتيسير[٢٦].

وهذا الرأي ليس بجديد، إنّما هو قديم ذهب إليه الفرّاء وابن السراج، وأبو علي الفارسي[٢٧].

الأمر الخامس : لا يرى اضمار "أنْ" في نصب المضارع..

مَن يمعن النظر في ما ذكره شوقي ضيف يجده متبنياً رأي ابن مضاء في إلغاء عمل (أنْ) المصدرية في المضارع مُقَدّرة أو مستترة بعد فاء السببيّة وواو المعيّة ، وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين على ما يرى أصحاب مصنفات

الخلاف النحوي[٢٨]، فالفرّاء ينصب الفعل على الخلاف[٢٩] فيما نقل السيرافي، وهذه النسبة غير صحيحة ؛ لأن الفرّاء ينصبُه على الصّرف[٣٠].

أمّا البصريون – سيبويه ومن تابعه– فذهبوا إلى أنّ الفعل المضارع منصوب بـ(أنْ) مضمرة بعد الفاء[٣١].

وبذلك يُعَدُّ رأي وشوقي ضيف تكريراً للرأي الكوفي، ومع كل ما ذهبوا إليه يبقى المعوّل عليه في الدرس النحوي رأي البصريين القائم على المنطق واطراد القواعد النحوية.

الأمر السادس : لا يرى الدكتور شوقي ضيف وجود علامات أصليّة وأُخرى فرعية[٣٢]. وهذه المسألة فرّضت نفسَها في كتب التيسير النحوي، ومن المؤيدين لهذا الرأي إبراهيم مصطفى[٣٣]. والدكتور مهدي المخزومي[٣٤].

المبحث الثالث

الاعراب لصحة النطق

ويقصد بهذا العنوان أنّ الإعراب يقوم على صحة النطق. وقد رتب على هذا العنوان إلغاء :

١- "لاسيَّما".

٢- بعض أدوات الاستثناء (غير، سوى).

٣- كم الاستفهاميّة ، وكم الخبريّة.

٤- أدوات الشرط الاسمية.

٥- (أنْ) المخففة، و (كأنْ) المخففة[٣٥].

ويرى شوقي ضيف أنّ النحاة تكلفوا في إعرابها، ثُمَّ ذكر التوجيه الإعرابي للاسم الواقع بعدها، وأنّه يحتمل وجوه متعددة، واستخلص من الآراء أنّ ما بعد "لاسيّما" يمكن أن يكون مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً، ويرى في هذا عناءً يستوجب أن يُلغى إعراب لاسيّما.

أقول لو مثلنا لهذا التركيب بالآتي:

أحبُ الكتبَ ولاسيّما كتبُ الأدبِ

كتبُ على الرفع : تكون خبر لمبتدأ محذوف.

كتُبَ على النصب : تكون مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني أو أخص.

كُتبِ على الخفض : تكون مضاف إليه لـ(سي) مجرور بالكسرة و (ما) قبلها زائدة.

نعم، في هذا التركيب توجد رياضة ذهنية لا توائم مستوى طالب المتوسطة أو الاعدادية.

أمّا المسائل : الثانية والثالثة والرابعة فلا تعدو كونها مسائلَ ثانوية، ولم تستقطب اهتمام الدارسين والمعربين، ولا يوجد مَن يُلزم طلبة المراحل المتوسطة والاعدادية التبحر فيها؛ ولكن من المفيد الاطلاع عليها لأنَّها تتعلق بنطق العربية، وقد وردت في أساليب العربية الفصحى.

أمّا الغاء (أنَّ، وكأنَّ) إذا خُفِفَتا فلم يقلْ به أحدٌ من الميسرين الجُدد. ومع ذلك فهذا الإلغاء لا يُؤثر في تركيب الجملة أو معناها. وأنا مع هذا الإلغاء.

المبحث الرابع

وضع ضوابط وتعريفات لبعض الابواب النحويّة

لا أدري ما يقصد الدكتور شوقي ضيف من مصطلح "ضوابط" وما الفرق بين هذا المصطلح ومصطلح تعاريف أو تعريفات نحويّة. وهل توجد أبوابٌ نحويّة لم يُوضع لها تعريفات أو ضوابط، ولم تشملها مصطلحات (حدود النحو للفكاهي) أو (حدود النحو للأُبذي)؟.

وقد يسأل سائل ما الضوابط التي جاء بها كتاب "تجديد النحو" قياساً بمقارنتها بما ذكره النحويون؟

قال شوقي ضيف، (نقف أوّلاً عند المفعول المطلق فقد عرّفه ابن هشام في كتابه "أوضح المسالك" بقوله : "اسمٌ يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً")[٣٦]، ويسترسل قائلاً : (ولا يلبث النحاة أنْ يذكروا بعد ذلك أنّه ينوب عنه مرادفه في مثل "قام وقوفاً، ...، وصفته مثل قرأ كثيراً، ...) [٣٧]، ثُمَّ ذكر الكلمات التي تنوب

عن المفعول المطلق، وَخَلُص إلى تعريف المفعول المطلق بقوله : (اسم منصوب يُؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين) [٣٨]. ويرى أن عبارة "يبينه ضرباً من التبيين" تدخل فيها جميع الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق.

وأرى أنَّ تعريف ابن هشام وشوقي بأنّ المفعول المطلق هو اسمٌ يُعَدُّ تعريفاً غير دقيق وليس تعريفًا منضبطًا. فليس كلُّ اسمٍ يقعُ مفعولاً مطلقاً. والتعريف الدقيق ما ذكره ابن هشام في المغني إذ قال : (هو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه نحو : ضربتُ ضرباً أو من معناه وذلك نحو : قعدتُ جلوساً) [٣٩].

فكلمة (مصدر) في التعريف حددت ما يأتي مفعولاً مطلقاً في مقابل كلمة اسم، أي، ما يقع مفعولاً مطلقاً الاسماء من نوع المصدر فقط.

وانتقلَ إلى تعريف المفعول معه عند ابن هشام، وضعّفَ التعريفَ وقدَّم تعريفاً آخر.

والأمر نفسه اتبعه مع موضوع (الحال)، إذ يرى أنّ تعريفه عند ابن هشام غيرُ دقيقٍ، وتعريف ابن هشام الذي هو امتداد لتعريف البصريين : وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة، كـ : "جئت راكباً"، و : ضرْبتُهُ مكتوفاً" و "لَقِيتُه راكبَيْنِ")[٤٠].

ويرى شوقي أنّ التعريف الدقيق غير المبهم هو : (الحالُ : صفةٌ لصاحبها، نكرة مؤقتة منصوبة) [٤١].

يبدو لغير المختص في النحو أنّ مصطلح "الصفة" عند شوقي ضيف لا يختلف عن مصطلح "الوصف" عند ابن هشام، والحقيقةُ ليست كذلك فالصفة من مصطلحات النحو وتُسمَّى "النعت" في الدرس النحوي.

أمَّا الوصف فهو مصطلح يُطلق على المشتقات (اسم الفاعل، والمفعول والصّفة المشبهة والتفضيل والمبالغة)، وهو إلى الصرف أقرب منه إلى النحو. و بذلك يكون ابن هشام أدق من شوقي في التعريف؛ لأنّ الحال لا يتقيَّد بالصفة فقط.

أمّا كون الحال مؤقتة فهذا ليس قانوناً يطرد، فكتب النحو مشحونة بتلك الأمثلة التي يأتي الحال فيها متسماً بالثبات ومنها ما ذكره ابن عقيل في شرحه إذ مثّل لذلك بقوله :

خَلَقَ الله الزرافةَ يديها أطولُ مِن رجليها[٤٢].

وبذلك نجد التجديد في زورقة الألفاظ وتبديلها.

المبحث الخامس

حذف زوائد كثيرة

يرى شوقي ضيف وجود زوائد كثيرة تسببت في تعقد أبواب النحو ولا بد من حذفها وإبعادها عن النحو العربي كي يصبحَ جديداً!، وهذه الزوائد هي[٤٣]:

١- حذف شروط اشتقاق اسم التفضيل، والتعجب.

٢- حذف قواعد اسم الآلة؛ لأنّ مداره على السَّماع.

٣- حذف شروط التصغير وقواعده.

٤- حذف قواعد النسب المعقدة، والاكتفاء بقاعدة (يتكون النسب بإلحاق ياء مشددة في آخر الاسم).

٥- حذف أحوال التقديم بين المبتدأ والخبر، وأحوال حذف المبتدأ وحذف الخبر؛ لأنّه خصص لهما ولغيرهما باباً اسمه (باب الذكر والحذف).

٦- حذف مسألة العطف على "إنّ" واسمها بالرفع. وألغى مسائل تابعة للعطف على اسم لا النافية للجنس، ومسائل أُخرى.

ولا أدري هل التجديد يتحقق بكثرة الحذوفات ، وهل يوجد إجماع بين المتأخرين من النحويين على صعوبة هذه المسائل التي سَمّاها "زوائد".

المبحث السادس

إضافات وزيادات

تظهر أو تتمثَّل هذه الزيادات والإضافات في الآتي :

١- صفات بعض الحروف، حركات الحروف، الحروف اللينة، التشديد والتنوين، والمد، وألف القطع والوصول، والإدغام لبعض الحروف والإبدال . (كل ذلك أورده في القسم الأوّل).

٢- أضاف كذلك : جداول لتصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة وجداول أُخرى لتصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد.

٣- أضاف في القسم الثاني تاء التأنيث اللفظي ودلالاته المتنوعة.

وفصّل القول في نون الوقاية مع الأفعال والأسماء والحروف، ومجيء ياء المتكلم بعدها ساكنة ومفتوحة.

وأضاف إلى تقسيمات الاسم تقسيمه إلى مضافٍ وغيرِ مضاف، وإلى متبوع وتابع.

وأوضح في القسم الثاني والثالث والرابع أنواع من المسائل التي رأى أنّها ضرورية، فقد أضاف إلى الممنوع من الصرف صيغة (أُخر) جمع أُخرى، وكذلك صيغتي : "أُحاد – مَوْحد" لمجيئهما في القرآن الكريم مثل : "مَثْنَى وثُلاث ورُبَاع". واتسع في بيان عمل المصدر والمشتقات العاملة عمل الفعل(٤٤).

وفي القسم السادس أضاف أبواباً رآها ضرورية، وهي :

١- باب الذكر والحذف لعناصر الجملة.

٢- باب التقديم والتأخير لعناصر الجملة.

٣- أنواع الجمل، وتقسيماتها إلى مستقلة وغير مستقلة.

أقول يا سيدي العزيز هذه الاضافات والزيادات مما استقر عليه الدرس النحوي منذ مئات السنين، وقطع هذه المباحث من مواضع ونقلها إلى مواضع أُخرى هو اختصار غير مفيد، وليس التيسير بهذه الطريقة ولا ينحصر بالمادة النحوية دون وسائل تدريسها.

نحن نتابع ونؤيّد ما يذهب إليه استاذنا الدكتور مهدي الشّمري من أنّ موضوع التيسير محل أهتمامٍ لكلِّ المخلصين من أبناء هذه اللغة العريقة، وينبغي أن لا ينحصر في تغيير المادة العلميّة، ولا يتقيّد التيسير بالنحو العربي حصراً، بل نحن في غاية الاحتياج إلى تيسير العربية برمتها، وتحويلها إلى لغة خطاب تواصلي وسلوك عملي على وفق آليات ومعطيات تحقق لها النجاح في التأثير والاستقطاب(٤٥).

المبحث السابع

منهج الكتاب

ذكرت في بداية البحث أنّ الكتابَ مُبَوّبٌ على مدخلٍ وستةٍ أبواب. والمدخل تناول المباحث الستة التي أنهيتُ الكلام عنها سابقاً. أمّا أقسام الكتاب فهي :

أولاً : القسم الأوّل : وجعلة في نطق الكلمة، واقسام الفعل وتصاريفه، وأنواع الحروف.

وتحدث في موضوع نطق الكلمة عن مخارج الأصوات، وصفات في الحركات والحروف وعن الحركات والتشديد والتنوين، وحروف اللين والمد، وهمزتي القطع والوصل والادغام والإبدال، وأل القمرية والشمسية، وأمثلة من صور الإدغام والإبدال.

أَقول إنَّ هذه الموضوعات تندرج تحت الدرس الصوتي، وقد ذكرتْها المصنفات القديمة ، مثل: كتاب سيبويه في جُزئِه الرابع، وارتشاف الضَّرَب لأبي حيان في الجزء الأوّل وغيرهما . وبتطور الدرس النحوي انفصل عن القضايا الصوتية والصرفية في دراسة المنهج على الأقل، واصبح هناك مُصَنّفا خاص للإملاء يشمل هذه الموضوعات.

واشتمل القسم الأوّل على أقسام الفعل من حيث الزمن والتجريد، والصحة والاعتلال، والتصريف والجمود، والبناء والإعراب، واللزوم والتعدي. وانتقل إلى جداول تصريف الفعل الثلاثي مع ضمائر الرفع المتصلة، وكذلك جداول تصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد ومن ثَمَّ انتقل إلى أنواع الحروف .

أقول : لقد مزج الدكتور شوقي ضيف الدرس الصرفي بالدرس النحوي، وهذا ما عمله الأوائل من علماء اللغة (رحمهم الله) فلا جديد ولا تجديد.

وخصص القسم الثاني في (أقسام الاسم وتصاريفه وأنواعه).

وثلثا هذا القسم مادةٌ صرفية محضة، وبعد ذلك انتقل إلى المشتقات وهي من الموضوعات الصرفيّة. وختم القسم الثاني بالحديث عن الإعراب والبناء، وقسمه على موضوعات هي:

١- المبنيات.

٢- المضاف وغير المضاف.

٣- المتبوع والتابع.

٤- التصغير.

٥- النصب.

والقسم الرابع جعله في المرفوعات، وعلى وفق الآتي:

١- المبتدأ والخبر.

٢- إنّ وأخواتها.

٣- لا النافية للجنس.

٤- الفاعل.

٥- نائب الفاعل.

وجعل القسم الرابع في المنصوبات وتناول :

١- المفعول به.

٢- المفعول المطلق.

٣- المفعول فيه.

٤- المفعول له.

٥- المفعول معه.

٦- الاستثناء.

٧- الحال.

٨- التمييز .

٩- النداء.

وهذا الجمع للمنصوبات قائم على الوظيفة النحوية، وفيه تيسير على المتعلمين في مراحل الدراسة المتوسطة والاعدادية.

وعنوّن القسم الخامس تحت مصطلح (تكملات)، وفيه تحدث عن:

- صيغ الفعل.
- العدد .
- الممنوع من الصرف.
- عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل.
- حروف الزيادة.

والقسم السادس يحملُ عنوانَ اضافات، وفيه :

- الذكر والحذف .. وفي هذا الباب جمع مواضع الحذف في كل مسائل النحو المتفرقة في العنوانات، ومع هذا لم يسلم من التكرار .
- التقديم والتأخير .. هو من الموضوعات المتفرقة في الابواب النحوية.

ففي باب المبتدأ والخبر نجد التقديم والتأخير وفي باب الفاعل والمفعول وفي باب الحال وهكذا، فما كان من الدكتور شوقي ضيف الجمع لهذه الموضوعات في باب واحد.

- الجملة الأساسية، وتحدث فيها عن :

١- الجملة الاسمية، وشملت :

- الجملة الفعليّة.
- الفرق بين الجملتين الاسميّة والفعليّة.

٢- أنواع الجمل، وفيه ذكر :

- الجملة المستقلة، وجعلها خمسة أنواع.
- الجمل الخاضعة غير المستقلة، وجعلها عشرة أنواع.

نتائج البحث

من الممكن تسجيل الملاحظات الآتية على محاولة الدكتور شوقي ضيف في كتابه تيسير النحو وتجديده.

الملاحظة الأولى : لم يُعرِّف المصنف بمصطلح التجديد، ولم يُفرّق بينه وبين مصطلح "التيسير"؛ لأنّ المدقق لهذين المصطلحين يجدُ الفرقَ واضحاً بينهما.

فوجود "نحو جديد" يقابِلُهُ "نحو قديم"، فما سماك النحو القديم؟ وما سمات النحو الجديد، وهل ما كتبه عُلماء الأُمّة من زمن سيبويه إلى زمننا يُعَدُّ نحواً قديماً، وينفرد الدكتور شوقي ضيف بـ(النحو الجديد).

الملاحظة الثانية : لقد مَزج مصنف الكتاب مباحث النحو مع مباحث الصّرف ووزَّعها في أكثر من بابين، وفي هذا تعسيرٌ على الطالب لا تيسير.

الملاحظة الثالثة : الطريقة التي عرض بها المادة العلمية في هذا الكتاب هي طريقة تقليدية تخلو من أسلوب التشويق والترغيب الذي انمازت به المصنفات التيسيرية الأُخرى ، مثل: النحو الواضح لعلي الجارم ومصطفى أمين أو الكامل في النحو والصرف للأستاذ كمال أبو مصلح، أو النحو الأساسي للدكتور أحمد مختار عمر، وغيرها من المصنفات.

الملاحظة الرابعة : الأمثلة التي اعتمدها في الكتاب هي أمثلةٌ صناعيّة تقليديّة في عمومها، ولا تأثير لها في حركة عقل الطالب من المجهول إلى المعلوم، ولا تُساعده على الابداع، ولا نجد في الكتاب إلّا النزر القليل من الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية.

الملاحظة الخامسة : أغلب القواعد النحويّة التي ذكرها هي اقتباس من مصادر التراث النحوي القديم، ولم يكتفِ بذلك بل نقل حتى أمثلتهم المصنوعة، فاين التجديد ؟

من أراد أن يتأكد مما ذكرته فله أن يرجع إلى الجموع والمنصوبات وأنواع الجمل ليجد التطابق بين تجديد النحو لشوقي ضيف وما ذكره السلف الصالح من علماء الأمة.

الملاحظة السادسة : لم أجد في هذا الكتاب تجديدًا ولا تيسيراً بالمعنى العلمي المنشود، بل وجدتُ كتابًا مختصرًا بتبويبٍ جديد فيه تقديمٌ وتأخير، وخالٍ من الإبداع والابتكار، ولا يرقى إلى الكتب الميسرة في النحو كـ"الجمل" للزجاجي (ت:٣٤٠ هـ)، "واللمع" لابن جني (ت: ٣٩٥هـ)، و "شذور الذهب" لابن هشام النحوي (ت: ٧٦١هـ).

الهوامش:

(١) ينتظر تجديد النحو : ١٢ .
(٢) مختصر النحو : ٦٤ .
(٣) الواضح في علم العربية : ٣٩ .
(٤) تجديد النحو : ١٤ .
(٥) سورة يوسف : ٣١ .
(٦) سورة المجادلة : ٢ .
(٧) آل عمران : ١٣٤ .
(٨) معاني القرآن للقراء : ٤٢/٢ .
(٩) ينظر تجديد النحو : ١٥ .
(١٠) ينظر تجديد النحو : ١٥ و ١٦ .
(١١) المصدر نفسه : ١٦ و ١٧ .
(١٢) المصدر نفسه : ١٧ و ١٨.
(١٣) المصدر نفسه : ١٨ و ١٩.
(١٤) ينظر تجديد النحو : ٢٠ و ٢١ ،٢٢ .
(١٥) المصدر نفسه : ٢٠.
(١٦) المصدر نفسه : ٢٢ .
(١٧) المصدر نفسه : ٢٢ .
(١٨) المصدر نفسه : ٢٢ .
(١٩) المصدر نفسه : ٢٣ .
(٢٠) يُنظر الانصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الانباري : ٨٣/١ (مسألة : ١٣).
(٢١) يُنظر : تجديد النحو : ٢٤ .
(٢٢) النحو الوافي : ٧٣/١ .
(٢٣) في النحو العربي قواعد وتطبيق : ١٤٧.
(٢٤) ينظر : تجديد النحو : ٢٤ و ٢٥ .

[٢٥] ينظر : الرد على النحاة : ٨٧ .

[٢٦] ينظر : النحو الوافي ٣٩٥/١.

[٢٧] ينظر : الايضاح، لأبي علي الفارسي : ٩٥.

[٢٨] ينظر : ائتلاف النُصْرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي : ٧.

[٢٩] ينظر : شرح السيرافي لكتاب سيبويه : ٢٢٨/٣ و ٢٢٩.

[٣٠] ينظر : معاني القرآن : ٢٣٥/١ و ٢٣٦.

والصرف هو : ان يجتمع فعلان أو اسمان بالعطف في الأوّل منهما حادثة لا يستقيم أن يُعطف عليها الثاني .. وبذلك يكون العامل في نصب المضارع بعد (الفاء) معنوياً.

[٣١] ينظر : الكتاب : ٢٨/٣.

[٣٢] ينظر : تجديد النحو : ٢٥ .

[٣٣] ينظر : إحياء النحو : ١٠٨-١١٣.

[٣٤] ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٧١ .

[٣٥] يُنظر : تجديد النحو : ٢٦ .

[٣٦] تجديد النحو : ٣٠، وينظر تعريف ابن هشام في اوضح المسالك : ٣٨١/١.

[٣٧] المصدر نفسه : ٣١ .

[٣٨] المصدر نفسه : ٣٢ .

[٣٩] مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، جمال الدين الفاكهي : ٥١٤ .

[٤٠] اوضح المسالك : ٤٣٠/١.

[٤١] تجديد النحو : ٣٣ .

[٤٢] ينظر : شرح ابن عقيل : ٥٦٩/١؛ وينظر : مجيب الندا إلى شرح قطر الندى (هامش ص٥٣١).

[٤٣] ينظر : تجديد النحو : ٣٤-٤١.

[٤٤] ينظر : تجديد النحو : ٤١-٤٣.

[٤٥] مدونتي الخاصة في الدكتوراه لمادة تيسير النحو لعام ٢٠١٣/٢٠١٤م ، للمحاضرات التي ألقاها الأستاذ الدكتور مهدي صالح سلطان.

مصادر البحث:

١. القرآن الكريم .
٢. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي.
٣. ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن ابي بكر الزَبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عامل الكتب، ط٢، ٢٠٠٧م.
٤. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، (د.ت).
٥. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريينن والكوفيين، تأليف أبي البركات الانباري (ت٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الأنصاف، محمد محيي الدين عبد ؟؟؟؟، مطبعة السعادة، مصر، ط٤، ١٩٦١م.
٦. أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ)، دار ابن كثير، دمشق–بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
٧. الإيضاح، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، عامل الكتب، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٨. تجديد النحو، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٢.
٩. شرح ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت–لبنان، ٢٠٠٨م.
١٠. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠٠٨م.
١١. في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.

١٢. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
١٣. مختصر النحو ، لبن سعدان الكوفي (ت٢٣١هـ)، دراسة وتحقيق : د. حسين أحمد بو عباس، ط١، حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية، ٢٠٠٥م، حوليات (٢٦).
١٤. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق : محمد علي النجار واحمد يوسف وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، عاملالكتبن بيروت، ط٢، ١٩٥١م.
١٥. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٥٧م.
١٦. الواضح في علم العربية، أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق : أمين على السيّد، ط١، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥م.